

مقابلة

عصام شلهوب

تعديلات النقد والتسليف، تُعيد الثقة بالنظام المالي العياش: تحصين مصرف لبنان ضدّ مصالح السياسيين

يشكل تعديل قانون النقد والتسليف، خطوة حيوية نحو تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. يهدف هذا التعديل الى بناء نظام مالي اكثر شفافية وكفاية، كما يساهم في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات المالية. هذا الاصلاح في القانون، استدعته الازمة المالية غير المسبوقة في لبنان، للحوّول قدر الامكان دون تكرارها في المستقبل

نجاح تنفيذ هذه التعديلات في القانون مشروط باحترام القانون وعدم ممارسة السلطة السياسية اي ضغوط على مصرف لبنان، كي تجعله اداة طيعة في يدها لخدمة مصالحها، كما كان حاصلًا واصل لبنان الى الانهيار.

"الامن العام" التقت نائب حاكم مصرف لبنان الاسبق العضو في اللجنة المكلفة مراجعة قانون النقد والتسليف الدكتور غسان العياش.

■ ما هي الاسباب الرئيسية التي دفعت الى التفكير في تعديل قانون النقد والتسليف في لبنان؟
□ التفكير في تعديل قانون النقد والتسليف بعد الازمة الخطيرة التي عصفت بالنظام المالي والمصرفي في لبنان مسألة طبيعية، لأن ليس طبيعيًا ان تمر هذه العاصفة التي هزت اركان النظام، وادت الى افلاس شامل لمصرف لبنان والمؤسسات المصرفية والالاف من زبائنها من دون ان تعيد الدولة النظر في القانون الناظم للنشاط المالي والمصرفي، كي تضع يدها على الثغر القانونية التي يمكن ان تكون الازمة قد تسربت منها لكي تعصف بكيان لبنان الاقتصادي. الدافع الاول لوضع تعديل قانون النقد والتسليف على الطاولة هو واجب استخلاص العبر من الازمة المالية غير المسبوقة في لبنان، والحوّول قدر الامكان دون تكرارها في المستقبل. من جهة اخرى، فقد مضى وقت طويل جدا على صدور قانون النقد والتسليف في لبنان في آب 1963 في عهد الرئيس فؤاد شهاب رائد الاصلاح في لبنان، اي قبل 61 عاما، وليس هناك قانون مهما كان كاملا لا يستوجب اعادة النظر فيه وتعديله بعد هذه المدة، اذ لم يدخل المشرع على القانون طيلة هذه الفترة الا تعديلات قليلة وبعضها موضعي وغير مهم، باستثناء القانون 67/28 سنة 1967 الذي صدر في اعقاب ازمة بنك انترا. لم يقصد المشرع

من وراء هذا التعديل عندها اعادة نظر شاملة في قانون النقد والتسليف الذي كان عمره وقتها اربع سنوات، بل استهدف سد بعض الثغر التي كشفتها ازمة بنك انترا، من اجل اعادة الثقة الى النظام المصرفي اللبناني.

■ ما دمنا دخلنا الى الجانب التاريخي هل يمكن معرفة الظروف التي ادت الى اصدار قانون النقد والتسليف سنة 1963؟
□ كان هناك امتياز منذ بداية الانتداب يمنح بنك سوريا ولبنان احتكار اصدار النقد لمصلحة لبنان. وكان هذا الامتياز سينتهي في نيسان 1964، فاستعجلت الدولة اللبنانية خلق مصرف مركزي ليتولى الاصدار بدلا من بنك سوريا ولبنان. الا ان الرؤية الاصلاحية للرئيس فؤاد شهاب ونظريته العصرية لادارة الاقتصاد، جعلتنا دور مصرف لبنان يتعدى الاطار الضيق لاصدار النقود ويصبح مسؤولا عن سلامة النقد اللبناني بفضل السياسة النقدية التي يعود له حق تحديدها ومراقبة تنفيذها. تضاف الى ذلك بالطبع مسؤولية مصرف لبنان عن ادارة النشاط المصرفي في البلد والسوق المالية بمعناها الواسع.

■ نسمع كثيرا عن السياسة النقدية، فهل يمكن التوقف لحظات لتعريف السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد؟
□ بالطبع، للسياسة النقدية دور كبير في لجم التضخم وتحفيز النمو من خلال السلطة المستقلة للبنك المركزي عبر القرارات التي يتخذها، او التعاميم التي يستطيع فرضها على المصارف والسوق المالية، فيؤثر من خلالها على حجم السيولة والتسليف. اذا كان الهدف الاساسي للسياسة النقدية هو حماية المجتمع ضد التضخم

وتاكل قيمة العملة، فانه يقوم بهذه الوظيفة خصوصا من خلال تحكمه بسعر الفائدة وتحديد نسبة الاحتياط الازامي وعمليات السوق المفتوحة، اي شراء السندات الحكومية وبيعها على وجه الخصوص. المهم بالنسبة الى السياسة النقدية، ان تكون مستقلة عن الحكومة ورغبات السياسيين عموما. فالمصرف المركزي يمارس السياسة النقدية لمصلحة الاقتصاد والمجتمع، فاذا سخر السياسة للنقدية لمصالح السياسيين، خصوصا الموجودين في الحكم، فقد يقود ذلك الى الخراب وربما الى موجات تضخم عاتية تلقي بالمجتمع كله في اتون الفقر.

■ هل هذا ما حصل في لبنان خلال السنوات الاخيرة؟

□ بالطبع لا، ما حصل في لبنان اسوأ بكثير من ذلك، وابتعد من تسخير السياسة النقدية للمصالح السياسية والمغامرة بارتفاع منسوب التضخم الى مستويات عالية. في لبنان قدم مصرف لبنان العون للسياسات الانتحارية للحكومة التي تتبع منذ نهاية الحرب انفاقا جاريا غير منتج، يتضمن نسبة عالية من الهدر والفساد وتقاسم المنافع بين القوى المسيطرة على الدولة. في المقابل، لم تكن الدولة تبذل الجهود الضرورية لتحصيل الموارد التي تغطي هذا الانفاق الوحشي غير المتناسب مع الإيرادات العامة. تعهد مصرف لبنان تمويل العجز السنوي الكبير الناجم عن هذا السلوك، وكذلك تمويل جبل الدين العام الذي ارتفع بفضل هذه السياسة المالية السيئة. وبما ان هذه السياسة تؤدي بصورة بديهية الى هبوط سعر صرف العملة الوطنية، فقد تعهد مصرف لبنان بدعم سعر صرف الليرة باعتماد سعر مصطنع وتمويله من احتياطياته بالعملة الاجنبية. عندما استنفد



نائب حاكم مصرف لبنان الاسبق العضو في اللجنة المكلفة مراجعة قانون النقد والتسليف الدكتور غسان العياش.

المركزي احتياطياته الخاصة جذب ودائع الناس في المصارف، بالترغيب والترهيب، واستعملها في تمويل الدولة وتثبيت سعر الصرف. هكذا خسر الناس ودائعهم وانهار النظام المصرفي وفقد الثقة التي كان يتمتع بها، وفي الوقت ذاته انهارت الليرة اللبنانية امام العملات الاجنبية وانفجرت معدلات الفقر والبطالة وهبط الناتج المحلي القائم من 55 مليار دولار الى اقل من 20 مليارا، بين ليلة وضحاها.

■ بالعودة الى التعديلات المقترحة على قانون النقد والتسليف، هل تحول اذا اقرت من دون الانزلاق الى ازمة مشابهة في المستقبل؟

□ في الواقع، لقد سعت التعديلات التي تقدمت بها اللجنة قدر الامكان الى تحصين مصرف لبنان والسياسة النقدية ضد السياسات التي قد تقود الى انهيار مشابه في المستقبل. وشملت هذه الضمانات محاور عدة، اذكر منها: تعزيز الحوكمة في ادارة مصرف لبنان والحرص على الشفافية، خصوصا في ما يتعلق بالبيانات المالية التي كان يسودها الغموض في المرحلة السابقة، اعادة رسم الحدود بين صلاحيات الحاكم وصلاحيات المجلس المركزي، بما يؤكد ان صلاحية تقرير السياسات تعود للمجلس المركزي، تعزيز استقلالية المجلس

□ تحسين ادارة مصرف لبنان وتعزيز ادائه لمهامه بعودان بنتائج ايجابية على القطاع المصرفي، لأن المصرف المركزي يتولى ادارة القطاع المصرفي بشكل دائم ومباشر. انه يلعب دور القائد في اوركسترا النظام المصرفي، وكلما تحسنت كفاية القائد يتحسن اداء النظام بأسره. نظامنا المصرفي بعد الانهيار خسر سمعته والثقة به، علما ان الصناعة المصرفية كلها تقوم على الثقة. فقدان الثقة لا يتوقف على جانب واحد بل يشمل الداخل والخارج. فمصارف لبنان التي تمتعت بسمعة ممتازة في الماضي، حتى على الصعيدين الاقليمي والعالمي، باتت تفتقر الى ثقة خارجية وكذلك، بصورة خاصة ثقة المودعين اللبنانيين في المصارف اللبنانية. من دون اعادة بناء الثقة لا يمكن تصور استنهاض المصارف من كبوتها الحالية، ومن دون مصارف لا قيامة للاقتصاد الوطني كله. استعادة الثقة بالقطاع المصرفي تبدأ باستعادة الثقة الداخلية والخارجية بمصرف لبنان، وهذا هو الهدف من التعديلات المقترحة على قانون النقد والتسليف. الثقة ثم الثقة ثم الثقة.

السياسة النقدية يجب ان تكون مستقلة عن الحكومة

■ كيف سيتعامل القانون المعدل مع مشكلة الديون المتعثرة في القطاع المصرفي؟

□ لم تكن توظيفات المصارف او تسليفاتها ضمن جدول اعمال اللجنة التي اعدت اقتراح تعديل قانون النقد والتسليف، لأن مهمة اللجنة كما حددها رئيس مجلس الوزراء لا تشمل تنظيم النشاط المصرفي الذي يشكل حيزا مهما في قانون النقد والتسليف. المهمة المذكورة كانت محصورة تقريبا بادارة مصرف لبنان وهيكلته. فاعادة تنظيم النشاط المصرفي يمكن طرحه في المستقبل عندما تكون السلطة التنفيذية مكتملة بوجود رئيس الجمهورية وحكومة غير مستقبلية. تحسين محافظ التسليف المصرفي تستوجب علاج المشكلة الاقتصادية ككل. هذا الامر يتطلب وجود خطة لانقاذ الاقتصاد اللبناني الذي خسر نصف ناتجه المحلي الاجمالي عند حصول الانهيار المصرفي والنقدي والاقتصادي عام 2019.

■ متى تستأنف المصارف تسليف القطاع الخاص؟
□ تفيد المعلومات ان الجهات العليا في مصرف لبنان تبحث الان في تشجيع المصارف على

المركزي كضمانة لاستقلالية السياسة النقدية، استحداث نظام جديد ومبتكر للرقابة على عمل الاجهزة المركزية لمصرف لبنان، التشدد في اقراض مصرف لبنان للقطاع العام وادخال مزيد من الضوابط الى علاقة مصرف لبنان والمصارف، لجهة حظر قبول المصرف توظيفات بالعملة الاجنبية من المصارف، تحديد مجالات استعمال الاحتياط الازامي بوصفه جزءا من اموال المودعين. رغم اهمية هذه الضوابط، فان فعاليتها مرهونة بشرط احترام القانون وعدم ممارسة السلطة السياسية ضغوطا على مصرف لبنان، لكي تجعله اداة طيعة في يدها لخدمة مصالحها.

■ كيف يمكن ان يؤثر تعديل القانون على القطاع المصرفي اللبناني؟



مطعم
الشمس
AL SHAMS
Since RESTAURANT 1975
08/620567 - 08/621800 - 81/621800
www.shamsrestaurant.com



hotel
LAYALI
AL SHAMS
08/622600 - 76/622600 - 08/620800
www.layalialshams.com



الذهب او رهنه الا بموجب تشريع يصدر عن المجلس النيابي. من غير المقبول التفكير ببيع الذهب في الظروف الراهنة، سواء للمساهمة في ردم الفجوة المالية في النظام المالي لتعويض جزء من الودائع، او لتسديد بعض الدين العام او لأي سبب آخر. هذا الامر لا يجوز التفكير فيه بتاتا قبل تحقيق اصلاح سياسي جذري واصلاح اوضاع المالية العامة. من دون ذلك، فان مردود بيع الذهب يكون معرضا للهدر كما هدرت عشرات مليارات الدولارات في العقود الثلاثة الاخيرة. الا ان المشروع يتطرق الى الذهب من مقارنة اخرى، حيث يقترح الغاء كل ما تنص عليه القوانين، وبينها قانون النقد والتسليف، لجهة تحديد سعر قانوني لليرة اللبنانية او ربط الكتلة النقدية باليرة بتغطية من الذهب والعملات الاجنبية. هذا الالغاء يتماشى مع الانظمة النقدية في العالم منذ سبعينات القرن الماضي. كما يكرس العرف المعمول به في لبنان منذ ستين عاما، حيث يحدد سعر صرف اليرة اللبنانية تجاه العملات الاجنبية وفقا للعرض والطلب في سوق القطع، ويكتفي مصرف لبنان باعلان السعر يوميا.

استعادة الثقة بالقطاع المصرفي بعد استعادة الثقة بالمركزي

لأن رئاسة الجمهورية شاعرة والحكومة القائمة هي حكومة تصرف اعمال. كما ان شركة "الفاريس اند مارسال"، التي دقت في حسابات مصرف لبنان ونشاطاته في فترة 2015 - 2020، تقدمت بدورها بأفكار حول قانون النقد والتسليف.

هل تطرق مشروع التعديل الى مسألة الذهب؟ لم يتطرق المشروع الى مخزون الذهب في مصرف لبنان، بالتالي فان ذهب مصرف لبنان الذي تبلغ قيمته حاليا حوالي 20 مليار دولار يبقى محكوما بقانون سنة 1986 المعروف بقانون الرئيس حسين الحسيني، وهو يمنع بيع

استئناف التسليف المتوقف منذ 5 سنوات. كان حاكم مصرف لبنان بالانابة قد اشار الى هذا التوجه في خطاب له منذ بضعة اسابيع. من المسلم به، ان التسليف المصرفي يؤدي الى تحفيز الاقتصاد اللبناني ويرفع معدل النمو.

هل لصندوق النقد الدولي او المؤسسات المالية الدولية الاخرى رأي او مشورة في شأن تعديل القانون؟

المشروع المقترح لتعديل قانون النقد والتسليف هو صناعة محلية خالصة، وقد اجتمعنا خلال اعداد المشروع مع وفد صندوق النقد الدولي الى لبنان مرة واحدة فقط، واطلعناه على الخطوط العريضة لتوجهاتنا، كما جرت مراسلات قليلة مع الصندوق لاستشارته حول نقاط محددة. هذا لا يمنع ان لصندوق النقد تصورا شاملا لتعديل التشريع اللبناني، الا ان هذا التصور يتطلب اعادة نظر جذرية في قانون النقد والتسليف، وكما ذكرنا لا يسمح الظرف الحالي في لبنان بمراجعة شاملة للقانون ووضع قانون جديد. اذ لا يمكن ان تتم هذه المراجعة في ظل سلطة تنفيذية غير مستقرة،